

مدى «محروقات» لـ«الوطن»: ١,٢ مليار ليرة دعم يومي للمشتقات النفطية

كل لتر مازوت مدعوم بـ ١٥٠ ليرة للمواطن ودعم لتر البنزين يصل إلى ٩٥ ليرة

العائلات، وخلال الأيام القليلة القادمة سيتم تزويد منطقة عربين بنحو ٣٠ ألف لتر كمرحلة أولى، إضافة إلى مناطق دير العصافير والمناطق المجاورة والتي من المقرر أن يتم تزويدهم بنحو ٣٥ ألف لتر خلال الأسبوع الأول من الشهر، بينما تم التوزيع لمناطق الغوطة يتم بالتنسيق

مع رؤساء البلديات.
 وبالنسبة لمدارس ريف دمشق بين سعد أن
الخطبة المطلوبة من مديرية الرحبة للتوزيع
لمادة مازوت التدفئة هي ٨٠٠ ألف لتر، تم توزيع
ذلك لهم خلال الشهر الماضي ما يعادل ٥٥٠٠ ألف
قر، وخلال الأيام القليلة القادمة سيتم تغطية
خطبة مديرية تربية الريف ومن المتوقع أن يتم
تزويد مدارس مديرية الريف بقرابة ٢ مليون لتر
خلال العام الدراسي الحالي.

والتوجيه، مبيناً أن بلدية دوما تخصص أحياناً ١٠ آلاف لتر بالأسبوع.
بالنسبة للأفران الآلية الموجودة في الريف أشار سعد إلى أن أفران الزبادي وجبور وجرماناً يقطنها تم تزويدهم خلال الشهر الماضي بحوالي ٧٥ طلباً (الطلب يعادل أكثر من ٢٠ ألف لتر)، مما يقوم فرع الريف بتزويد الأفران التموينية الصغيرة بموجب خطة تموينية من مديرية التموين، كما يتم تزويدهم من المحطات الخاصة وحسب تقييم مديرية التموين يتم تزويد هذه الأفران كل عشرة أيام.
وحثّ سعد بالإشارة إلى أنه من الممكن زيادة عدد طلبات المخصصة لفرع الريف من قبل الوزارة خلال الشهر الجاري ليصل ٥ طلبات يومياً بغية تغطية حاجات التدفئة الطارئة.

٤ ملايين لتر
بنزين و ٥,٥
ملايين لتر مازوت
يحرقها السوريون
يومياً

A close-up photograph showing a green plastic fuel pump hose with a black nozzle and a silver metal pipe lying on a paved surface. The background shows the side of a vehicle with a wheel.

لـ«الوطن» عن إجمالي ما تم توزيعه على العائلات في ريف دمشق خلال شهر تشرين الأول الماضي، إذ وصل ٥,٦ مليون لتر، أي نحو من ٢١٦,٧ ألف لتر يومياً، شملت نحو ٢١٦٧ عائلة يومياً مع تخصيص كل عائلة بـ١٠٠ لتر.

وأوضح سعد أنه تم التركيز خلال شهر تشرين الأول الماضي على المناطق الأكثر برودة في ريف دمشق، منها مناطق بلودان ووادي بردى وببرود وسرغايا، وتم توزيع نحو ٧٠ ألف لتر لهذه المناطق، مبيناً أن فرع الريف مستمر بالتنسيق مع رؤوساء بلديات الريف بتوزيع المادة، وفي حال نقص المادة في أي منطقة يتم اعطاؤها الأولوية من فرع الريف عن بقية

المازوت يبلغ نحو ٥,٥ ملايين لتر، من الزيادة المحتملة في الاستهلاك اليومي نات النفعية للعام القادم سببها عودة المناطق السورية إلى حضن الوطن.

خصوصية مؤكداً أن أسعار المشتقات في سوريا أقل بكثير من الأسعار الأوروبية، حيث يصل سعر لتر البنزين في دول كالاردن إلى ٥٠٠ ليرة سورية وفي لبنان ٤ ليرة سورية.

مازوت الريف

بن ٣٣٥ و ٣٣٥ ليرة و بيع للمواطن وللعميل
قطاعات قطاع النقل والزراعة إضافة إلى
جمعيات الخيرية بـ ١٨٠ ليرة (أي دعم اللتر
بن ١٥٠ و ١٥٥ ليرة)، على حين إنه بيع
أفران بـ ١٣٥ ليرة (أي دعم اللتر يصل إلى
٢٠ ليرة)، وتبلغ تكلفة أسطوانة الغاز ٣٥٠^٠
ليرة و تباع بـ ٢٧٠ ليرة، على حين إن تكلفة
بن الفيول تصل ٢٥٠ ألف ليرة سورية و بيع
نحو ٢٣٠ ألف ليرة.
شدد حصوية على أن الاستهلاك اليومي
يتزاين يصل في الوقت الحالي لحدود
٤,٨ لتر، ومن الممكن أن يزداد ليصل
٦ لترات لتر العام القادم، بينما الاستهلاك

رامز محفوظ

تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام القادم (٢٠١٩) زيادة ملحوظة في الرقم المخصص لدعم المشتقات التغذوية، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة زادت على ٥٦ بالمائة بالليرة

السورية حيث بلغ ٤٣٠ مليار ليرة مقارنة بـ ٢٧٥,٥ مليار ليرة هذا العام، على حين يتسع هامش الزيادة في حال احتسب الدعم بالدولار الأميركي (على اعتبار أن ٩٠ بالمئة من الاحتياجات النفطية تلبى عبر الاستيراد) ليصل ٧٩,٤ بالمئة إذ بلغ العام القادم ٩٨٩ مليون دولار، مقارنة بحو ٥٥٠ مليوناً هذا العام، وذلك لتحسين الليرة أمام الدولار حيث انخفض سعر صرف الدولار أمام الليرة من

وفي تصريح لـ «الوطن» بين المدير العام للشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) مصطفى حصوصية أن زيادة قيمة

يعود ٢٠١٩ موازنة في التغذية المشتقات دعم لأن الحكومة أخذت بالحسبان تحرير كامل المناطق التي دنسها الإرهاب في هذا العام، ما يستلزم زيادة في القيمة الإجمالية لبند دعم المشتقات التغذية لجميع المناطق السورية، موضحاً أنه في حال زيادة الاستهلاك يتم زيادة الدعم تبعاً لذلك، وأن نسبة الدعم يتم تحديدها بناء على أسعار المشتقات التغذية وبحسب الاستهلاك.

**من حلب.. الغربي لـ«الوطن»:
لا نقص في الدقيق والواقع التمويني جيد**

٤٠ مخبزاً تعمل في حلب تستهلك ٥٣٧ طن دقيق تمويني يومياً

لذلك يستغل ضعاف النفوس هذا الفرق الكبير في الأسعار لاستغلال الدعم الحكومي وتحقيق أرباح غير مشروعة، مؤكداً تضليل جهود جميع الجهات المعنية للكشف عن هؤلاء المتلاعبين وتقديمهم للقضاء المختص. وأشار الغربي إلى أن الواقع التموينيجيد في محافظة حلب مع توافر السلع والمواد كافة في الأسواق واستمرار الرقابة عليها من دوريات مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتعاون مع الجهات الأخرى، ومع استمرار أعمال تجهيز الصالات التابعة للمؤسسة السورية للتجارة ليتم تقطيع مناطق وأحياء محافظة حلب كافة وتأميمها.

تمويني و ٥٠ طنًا لصلحة الهلال الأحمر العربي السوري و ٣٠ طنًا للمخابز السياحية الخاصة.

وأكمل الغربي عدم وجود أي نقص في كميات الدقيق التمويني، مع الاستمرار في عمليات التشتبد والرقابة على تهريب الدقيق التمويني وأآخرها كشف مستودع يحوي قرابة ٥٠ طن دقيق تمويني تم تهريبها للاتجار بها، حيث يتم تهريب الدقيق التمويني إلى المناطق التي تسسيطر عليها المجموعات الإرهابية المسلحة في ريف حلب لكون الطن الواحد من الدقيق بيعاً فيها بـ ٢٢٥ ألف ليرة سورية بينما هو بيعاً من الحكومة بـ ٢٠ ألف ليرة سورية.

وإنجاز الأعمال الكهربائية والميكانيكية فيها وهي بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤٠٠ طن دقيق يومياً، منهاً بأن استكمال هذه المشروعات التي ذكرت هي من ضمن خطط وزارة الـثلاثة الأشهر القادمة.

وعما يتعلّق بواقع الدقيق التمويني والمخابز، أوضح الغربي أن محافظة حلب يجعل فيها حالياً ١٤ مخبزاً من بينها ٢٢ مخبزاً عاماً تشغّل ٢٧ خط إنتاج خبز، وتبلغ المخصصات الإجمالية لهذه المخابز ٥٣٧ طن دقيق يومياً، أما ما يتم إنتاجه من دقيق في مطاحن حلب فيبلغ بالإجمالي ٥٦٣ طن دقيق

بجولة تقدّمية لصومعة تل بلاط، وقد جزت كامل الأعمال البيوتونية فيها، حيث تتكلّفة إعادة التأهيل حوالي مليار ليرة سورية، وهي حالياً تحتاج إلى قرابة ملياري ليرة سورية لإنتهاء التجهيزات الميكانيكية الكهربائية وستكون جاهزة وضمن الخدمة بداية شهر أيار من العام القادم ٢٠١٩.

أما مطحنة تل بلاط، فقد تم الانتهاء من أعمال الإنسانية فيها بتكلفة ٢٥٠ مليون ليرة سورية، وذلك نتيجة تعرضاً للتدمير المجموعات الإرهابية المسلحة، مشيراً أن الأعمال فيها سوف تنتهي خلال نصف عام تقريباً بعد الانتهاء من أعمال الاتّمام.

علي محمود سليمان | صرّح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لـ«الوطن» بأن تكلفة إعادة تأهيل مركز حبوب جبريل سوف تصل إلى مليار ليرة سورية مع نهاية الشهر الحالي، حيث بلغت التكاليف التي رصدت لإعادة تأهيله حتى الآن حوالي ٨٠٠ مليون ليرة سورية، وهو كان قد دخل المرحلة التجريبية من الموسم الماضي وسيكون جاهزاً بالكامل مع نهاية الشهر الجاري، بطاقة تخزينية تصل إلى ١٨٥ ألف طن قمح. ولفت الغربي إلى أن رئيس مجلس الوزراء

الزبداني و«الرقابة والتفتيش» تكتفِّ عملها

Digitized by srujanika@gmail.com

كفت هيئة الرقابة والتفتيش عملها في مالية الزيداني بريف دمشق بعد الكشف عن حالة تزوير لإحدى المواقف المطلوبة للحصول على براءة الذمة وإنجاز عمليات البيع والشراء (الفراغ) حيث قبلت مالية الزيداني نسخة أولية عن هذه المواقفة من دون أن تحمل رقمًا أو تاريخًا.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر مسؤول في المالية أن إفادة العامل الذي قبل المواقفة كان بغرض المساعدة على إنجاز المعاملة وعدم عرقلتها واختصار الوقت، ليتضخم بعد ذلك أن الورقة التي تحمل المواقفة ليس لها أصل وأنها مزورة، ما استدعت تدخل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش للبحث في ملابسات القضية والتحقق من تفاصيلها، وتحديد من قام بالتزوير والأثار المترتبة على ذلك.

وعن تكرار حدوث مثل هذه الخضايا، بين المصدر أنها حالات قليلة، وتمت المتابعة والرقابة على كل المعاملات المقدمة للمالية والتحقق منها، وأن هناك عدة حلقات تمر بها عادة المعاملات في المالية، وكل حلقة تكون بمثابة اطلاع وتأكد سلامة كل الخطوات التي سبقتها في إنجاز المعاملة، إضافة لعمليات التدقيق والرقابة التي تطول المعاملات خاصة لدى وجود أي حالة شبهة، حيث تتم المبادرة للتدقيق وتتحقق كل تفاصيل المعاملة للتأكد من سلامتها وخلوها من أي مغالطة أو خطأ.

وفي توضيح أوسع لعمل مالية الزيداني بين المصدر أن مالية الزيداني عادت للعمل في مقرها الجديد في منطقة الزيداني بعد أن تعرض مقرها خلال السنوات السابقة للتخربي والاعتداء، حيث أوضح المصدر أن المقر الحالي مالية الزيداني يتبع القدرة الكاملة لإنجاز معاملات المواطنين، وأن الشيء الأساسي في المنطقة هو السجل المالي لاعتمادها على البيوع العقارية وضريبة الإنفاق الاستهلاكي على المشتري والمطاعم، مؤكداً وجود جميع الوثائق وأن الأضابير التي أحقرتها المجموعات الإرهابية هي أضابير قطعية قبل عام ٢٠٠٥، مبيناً أن قانون البيوع العقارية الذي يتم العمل به حالياً رقم ٤١ لا يحتاج إلى أضابير سابقة، مؤكداً أن ٩٥٪ من السجل المالي موجود، وأن المواطن الذي لا يملك قياداً مالياً يمكن سحب صورة له عن القيود المالية من السجلات العقارية أو الإسكان خلال يوم واحد.

مؤسسة الإسكان تطلب قرضاً من صندوق الدين العام بلا فائدة لإنجاز مساكن للعاملين في الدولة تملقاً

ستة بالموافقة على تأمين التمويل المطلوب منها
مخططات التدفق المالي اللازم لإنجاز المشروعات
الزمتية المعتمدة، فيما يتناسب مع المواعيد
يم المساكن للمكتتبين عليها.

كان إلى ضرورة التنسيق مع مجالس المدن في
رعاية ووزارة الإدارة المحلية لإزالة الإشغالات
في المبعة للمؤسسة من مجالس المدن أو تخفيض
بما يعادل الأعباء المترتبة على المؤسسة لقاء
الإغلاقات وتعويض الشاغلين وفق الأصول.

A photograph of a multi-story residential building under construction. The structure features several floors with visible concrete walls and wooden roof trusses. Scaffolding and safety ropes are used to support the building's framework. A person can be seen working on one of the upper levels.

صالح حميدي |
كشفت المؤسسة العامة للإسكان عن عدم تناسب الحد الأعلى للاعتماد المرصود في الموازنة الاستثمارية لمشروع سكن العاملين في الدولة الذي يساوي مبلغ ٣٠٠ مليون ليرة سورية مع ارتفاع تكاليف التنفيذ بشكل كبير من جراء الزيادات الطارئة على أسعار المواد والمحروقات وأجور اليد العاملة. وفي تقرير للمؤسسة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) قدرت الأضرار التي لحقت بمشروعات المؤسسة ومبانيها من جراء الاعتداءات الإرهابية بحوالي ٢٠ مليار ليرة سورية، وذلك في المناطق التي تم الوصول إليها لجرد الأضرار، وحددت في هذا التقرير مجموعة من العوائق والصعوبات التي تعرقل وتحول دون تنفيذ أهدافها ومشروعاتها وخططها وبرامجها الإسكانية وقدمت في المقابل عدداً من المقترنات تقضي بمعالجة هذه الصعوبات لتمكن المؤسسة من تنفيذ خططها حتى نهاية العام ٢٠١٨ لتحقيق أهدافها داعية الجهات المعنية إلى معالجة هذه الصعوبات والمعوقات وتنفيذ

الإسكان في تقريرها مجموعه من
البيانات التي تتعلق بتعديل المادة ٨ من المرسوم
العام رقم ٢٠٠٢ تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٢ تتضمن على السماح
لبعض المنشآت الدين العام منح المؤسسة
الذاتية دون فائدة لتشييد مساكن للعاملين
الذين يتجاوز نسبتهم ٣٠٪ من التكلفة السنوية
لإيجار العقارات الاستثمارية السنوية للمؤسسة
الذاتية والبرنامج الحكومي لتنمية السكن الشعبي

لذى أدى إلى زيادة حصة المؤسسة من التمويل. من الصعوبات كذلك إشغال العديد من مساكن المؤسسة محالها ومبانيها التجارية في العديد من المحافظات من مواطنين المهرجين من مناطق ساخنة الأمر الذي يؤدى إلى التأخر في تسليم واستثمار هذه المساكن والمحال والمباني التجارية وتکاليف إضافية تتعلق بيعادة تأهيلها وتباطؤ العمل في العديد من المشروعات وتوقفه في بعضها الآخر في كثير من محافظات الأوضاع الراهنة.

من أبرز تلك الصعوبات وجود إشغالات على الأراضي المباعة للمؤسسة من مجالس المدن في بعض الواقع مما يشكل عائقاً أمام المباشرة بالمشروعات الجديدة واستكمال المشروعات القائمة في هذه الواقع ومن ثم تأخر المؤسسة بتنفيذ التزاماتها تجاه المكتتبين على مشروعاتها.

ولفت التقرير كذلك إلى عدم تناسب التمويل المقدم من صندوق الدين العام مع التمويل المطلوب من المؤسسة لتنفيذ البرامج الإسكانية المكتتب عليها وخاصة مشروعات السكن الشعبي وسكن العاملين في الدولة والبرنامج الحكومي للإسكان الأمر